فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
النيابات
18 ديسمبر 2018
رمز الإدارة 983 عدد

باردو في 13 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون المحلية والبيئة عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص التجاوزات الخطيرة واعمال الفساد المرتكبة داخل عدد هام من البلديات والواردة بتقرير دائرة المحاسبات

سيدي،
لا يخفى عليكم ان التقرير المنشور من قبل دائرة المحاسبات خلال سنة 2018 والمتعلق بمراقبة التصرف داخل جزء من البلديات لسنة 2016 كشف جزء صغيرا من الفساد المستشري داخل البلديات، علما ان ذاك التقرير ورغم تضمنه لعدد هام من الجنايات واعمال الفساد الخطيرة تم تجاهله من قبل الجميع بما في ذلك المنتخبين الجدد وذلك في دوس صارخ على الفصل 29 من مجلة الاجراءات الجزائية وقانون التبليغ عن الفساد والمرسوم الاطاري المتعلق بمكافحة الفساد. مثل هذه التقارير تعد بالالاف ولا يتم استغلالها واعلام النيابة العمومية بها وهذا يكشف حقيقة مسرحية دعوة المواطنين للتبليغ عن الفساد التي يهدر من خلالها المال العام من خلال الندوات السياحية والارساليات القصيرة ليتم التغرير بمن تخول له نفسه التبليغ عن الفساد ليدخل في رحلة عذاب وتنكيل لا تنتهي دون نصير او حماية. ان الاف تقارير التفقد الصادرة عن هياكل الرقابة العمومية والمقبورة تكشف لنا حقيقة مسرحية سياحة مكافحة الفساد التي يتمعش من ورائها الجميع وبالاخص الموظفون العموميون الفاسدون والمتقاعدون ويهدر من خلالها دم منتجي الثروة ودافعي الضرائب. هناك من تحول الى ابن بطوطة من كثرة السفرات التي قام بها الى الخارج على حساب المال العام ودافعي الضرائب في اطار المسرحية السمجة لمكافحة الفساد او بالاحرى تنميته وتحويله الى صناعة. من لا يعرف ان الحكومة ترفض الى حد الان نشر تقارير الرقابة والتفقد الصادرة عن هياكل الرقابة والتفقد باستثناء دائرة المحاسبات وذلك في دوس صارخ على الفصل 6 من القانون عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالتبليغ عن الفساد واكذوبة حماية المبلغين.
بالنظر لخطورة التجاوزات الواردة بالتقرير المشار اليه، لماذا لم تبادروا باتخاذ الاجراءات التالية :
1/ فتح تحقيق بخصوص الجنايات المرتكبة والمشار اليها بذاك التقرير وبالاخص ببلدية تونس،
2/ معاقبة الموظفين العموميين الفاسدين الذين ارتكبوا تلك الجنايات،
3/ احالة ذاك التقرير الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي.

وشكرا.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

الجمهورية التونسية

-/***/-

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

تونس في : 19 مارس 2019

2711

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول سؤال كتابي للسيد النائب فيصل التبيني
المرجع : مكتوبكم عدد 54 بتاريخ 8 جانفي 2019
المصاحيب : تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه والمتضمن لأسئلة السيد النائب فيصل التبيني حول مجموعة من المواضيع ومن ضمنها تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2018 المتعلق بالبلديات ، ، أتشرف بأن أحيل عليكم صحبة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة حول الموضوع.

والسلام.

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة

مجلس نواب الشعب
الواردات
21 مارس 2019
رمز الإدارة ..... / عدد

الحي الإداري نهج التنمية 1003 حي الخضراء تونس - الهاتف 800 243 70 ، 809 243 70 - الفاكس: 360 955 71 .
موقع الواب: www.environnement.gov.tn - البريد الالكتروني: boc@mineat.gov.tn

الجمهورية التونسية

-/***/-

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

تونس في 19 مارس 2019

إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة على السؤال الكتابي للنائب فيصل التبيني حول التقرير السنوي لدائرة المحاسبات لسنة 2018 بالبلديات

*****

- تضمن التقرير عدد 31 لدائرة المحاسبات الصادر خلال سنة 2018 مهام رقابية بعدد 3 بلديات وهي بلديتي المنستير والمكنين (ولاية المنستير) وبلدية القصر (ولاية قفصة) . وتمحور التقرير بالنسبة لكل من هذه البلديات حول أهم الجوانب التالية :
  - إدارة الشؤون البلدية
  - التصرف الإداري
  - التصرف في الأملاك البلدية وفي الأسواق
  - تحصيل الموارد
  - التصرف في اللزمات
  - إنجاز المشاريع
  - التهيئة العمرانية والنظافة والتراتيب العمرانية

كما تضمن التقرير ردود البلديات لمعالجة النقائص وتفادي تكرارها وتطوير الأداء البلدي بصفة عامة.

- <u>فيما يتعلق بفتح تحقيق إداري بخصوص الجنايات المرتكبة</u> : تعهدت دائرة المحاسبات بإحالة ملفات التجاوزات الى دائرة الزجر المالي فيما يتعلق بأخطاء التصرف، والى القضاء بخصوص الجنايات المرتكبة.

كما أفادت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بأنها أحالت 10 ملفات على القضاء استنادا على تقارير دائرة المحاسبات.

مع العلم أن كل هذه الملفات هي محل متابعة من قبل مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة (التفقدية العامة) .

- <u>بخصوص عدم نشر تقارير التفقد والرقابة</u> : يرجع ذلك بالأساس إلى عدم استكمال الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية ضبط المعايير والضوابط والإجراءات التي تضمن الجودة والنجاعة في نشر التقارير . وستتولى مصالح وزارة الشؤون المحلية والبيئة (التفقدية العامة) نشر كل تقارير الرقابة حال الانتهاء من هذه العملية وحسب المقاييس التي سيتم ضبطها في الغرض.

الجمهورية التونسية * وزارة الشؤون المحلية والبيئة

- وزارة الشؤون المحلية والبيئة لا تدخر أي جهد في إرساء آليات التوقي من الفساد من اجل المحافظة على المال العام من خلال تكثيف مهمات الرقابة واتخاذ اجراءات إدارية وجزائية كلما اثبتت التقارير الرقابية شبهات فساد او اخلالات او تجاوزات . وقد تم خلال سنة 2018 وبناء على التقارير الرقابية المختلفة ، إحالة عدد من ملفات تتعلق بشبهات فساد كما يلي :

✓ الملفات ، المتعلقة بالعمل البلدي ، التي أحيلت على القضاء :

- ملف في شبهة استيلاء وكيل المقابيض ببلدية المنستير على أموال عمومية (تقديم شكاية إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الإبتدائية بالمنستير بتاريخ 22 جانفي 2018)
- ملف يتعلق بإخلالات وتجاوزات شابت مناظرة انتداب عملة خلال سنة 2018 ببلدية المرجى من معتمدية السرس

✓ ملفات تم الإذن الى البلديات بإحالتها الى القضاء :

- ملف يتعلق بالتجاوزات المرتكبة من قبل وكيل مقابيض ببلدية بنبلة من ولاية المنستير .
- شبهة فساد في اسناد رخصة بناء دون احترام الشروط والإجراءات القانونية ببلدية فريانة من ولاية القصرين .

✓ الملفات التي أحيلت على الهيأة الوطنية لمكافحة الفساد :

- ملف يتعلق بإمضاء إتفاقية في إطار برنامج محضنة المؤسسات دون أحترام معايير الشفافية والمساواة والنزاهة.